المثقف في عالمٍ يتغيّر

حسن مدن

قبل نحو عقدين أو أكثر، وفي إطار الجدل بشأن أطروحته القائلة بنهاية التاريخ، كتب فرانسيس فوكاياما مقالة أعاد فيها التمسّك بالعصب الرئيسي في نظريته، رافضاً أية مراجعة لأحكامها، لكنه اعترف بأنّ بين المئات من الذين كتبوا معارضين هذه النظرية، ثمّة من أمسك بنقطة الضعف الحقيقية فيها، وهي أنّ التاريخ لا يمكن أن يتوقّف طالما أنّ ليس لعلم الطبيعة الحديث نهاية، لأنّ هذا العلم هو الذي قد يؤدّي إلى نهاية البشرية. يتماهى فوكوياما، إذاً، مع هذا النقد الموجّه إلى نظريته، ويذهب به إلى نهاية تشبه تلك التي ألمح إليها فرويد أو تنبأ بها ميشيل فوكو، قائلاً إنه خلال الجيلين المقبلين سيوفر لنا علم التقنية الحديثة أدوات توصلنا إلى نهاية التاريخ البشري، إلى نهاية الإنسان، حينها سيبدأ برأيه تاريخ جديد لما بعد البشرية. لكن الغرابة التي تتبدّى لنا للوهلة الأولى من تبنّي فوكوياما آراء بعض منتقديه من زاوية مغايرة لتلك التي ألفناها في النقد الموجه إليه، سرعان ما تتبدّد، إذا ما لاحظنا أنّه ينطلق من هذا النقد لتوكيد أطروحته، لا لينفيها، فالتاريخ برأيه انتهى، والخطّة التالية لما بعد انتهائه ستكون نهاية العالم نفسه بسبب التقنيات التي أوجدها الإنسان. إنّه بالضبط يضعنا على محكّ النهايات، حيث لا توجد بارقة أمل في وضع أفضل من القائم، لأننا، كما يرى، بلغنا المرحلة الأفضل التي لا آتٍ بعدها. وإذ يلاحظ فوكوياما أنّ العالم، خلال عقد من تبشيره بنهاية التاريخ، لم يصبح أفضل مما كان، فإنه لم يجد في ذلك مدعاة للتشكيك في صحّة نظريته، على خلاف الاهتمام الذي أولاه، في حينه، هربرت ماركوز ومجايلوه من رموز مدرسة فرانكفورت، بتحليل آليات نمط الحياة الاستهلاكي الذي أشاعته الرأسمالية في مرحلة نضوجها، والذي يغرق الناس في أوهام المجتمع الاستهلاكي ويستوعب طاقات الاحتجاج لديهم، فإنّ مزاعم «نهاية» التاريخ تزامنت مع شيوع موجة كبيرة من التبشير بسقوط النظريات والمشاريع الكبرى التي كانت تنسب لنفسها امتياز الإحاطة بكل شيء، وتفسير كل الظواهر وتعليلها. والمؤكد أنّ تفرّع العلوم والمعارف والاختصاصات وتشظّيها إلى فروع دقيقة متخصّصة ساهما في تعزيز الرأي أنه لم يعُد في وسع فكرة واحدة كبيرة الإحاطة بكل شيء.

وتؤكد بعض دعوات ما بعد الحداثة، خصوصاً على لسان أحد أبرز منظّريها فرانسوا ليوتار، ما تدعوه نهاية السرديات الكبرى، خصوصاً منها تلك ذات التوجه اليساري أو الإنساني عامة، الثورة والتحرير والعدالة الاجتماعية، بل وحتى قيم التنوير وتمجيد العقل. وللأسف الشديد، فإنّ هذه الدعوات الآتية في سياق الفكر الغربي، تعبيراً عن التعقيدات التي يطرحها تطوّر الرأسمالية في البلدان المتقدّمة، تجد أصداء لها في بلداننا العربية التي تبدو أبعد ما تكون عن استيفاء شروط الحداثة الفكرية، وهناك مهووسون بالموضات والتقليعات الفكرية يحاولون إسقاطها على واقع مغاير، فيما نحنُ في أشدّ الحاجة إلى نموذج المثقف النقدي المستقل، ولو نسبيّاً، عن البنى والولاءات التقليدية، والقادر على الجمع بين التنظير والفعل الاجتماعي. ليس كافياً أن يكون الإنسان مطّلعاً أو ناقلاً للمعرفة بصورة حيادية مجرّدة، إنما يجب أن يكون هو نفسه حكماً على أحداث مجتمعه، وقادراً على أن ينازل، بفكره، الرؤى الفاسدة أو الزائفة، فلا يقف عند حدود الملامسة السطحية للظواهر، وإنما يوغل فيها مبضع النقد الذي يشبه مبضع الجراح الذي يستأصل الورم، حتى لو سبب ذلك آلاماً مبرّحة لمريضه. صحيحٌ أنّ الغاية الأساسية للثقافة والفنون هي الخلق والإبداع، لكن هذه الغاية لا يمكن أن تنفصل عن مهمة المثقف، التي دعوناه بالنقدي، في إنتاج (وبلورة) الوعي الجديد الذي لا يهادن الظواهر المعيقة للنهضة والتقدّم، والمؤسس لقيم معرفية جديدة، والمؤصّل لها في إطار السعي إلى مواجهة ما مجتمعاتنا بصدده من استحقاقاتٍ وتحدّياتٍ في الراهن والمستقبل.

هل إسرائيل وحدها حقّاً؟

محمد أبو رمان

أثار الغلاف الرئيسي لمجلة الإيكونومست الأسبوعية البريطانية (الأسبوع الماضي)، الذي جاء بعنوان «إسرائيل وحدَها» جدلاً واسعاً وكبيراً في أوساط إسرائيلية وعالمية، وترافق العنوان مع صورة معبّرة لعلم الكيان الصهيوني وسط الغبار في قطاع غزّة. وعلى الطرف الآخر، كان هنالك احتفاء لدى ناشطين وسياسيين عرب كثيرين بهذا الغلاف، بوصفه إقراراً بهزيمة إسرائيل وعزلتها الدولية وبثبات المقاومة ونجاحها سياسياً. يدفعان، العنوان وردود الفعل العربية والغربية، إلى التوقف فعلاً، خاصة في ضوء ما يحدث من كارثة إنسانية بربرية همجية وحشية في غزّة، إلى طرح جملة كبيرة من الأسئلة والتساؤلات التي تتطلب منّا، في المجتمعات والنخب السياسية والمثقفة العربية، أن نفكّر فيها بعقل هادئ وموزون، لأنّ الإجابات عليها، وقد تكون جدلية وخلافية، تُبنى عليها أمورٌ عديدة مهمة في تعريف رؤيتنا إلى أنفسنا والعالم، وفي تأصيل المنظور الثقافي الأكثر نجاعة في رؤية ما يحدُث لنا ومن حولنا، وفي تقييم (وتوزين) الأحداث التاريخية المفصلية الحالية، التي يمثّل مشهد غزّة منعطفاً كبيراً فيها. السؤال البديهي، بداية، في مسألة عنوان «الإيكونومست»: هل فعلاً إسرائيل وحيدة اليوم؟! المقال برّر ذلك بنقاط عديدة، منها التحوّلات في المواقف الدولية والغربية والأميركية لتبرئة الحيز الإسرائيلية على غزّة، وفي الموقف من اليمين الإسرائيلي المتشدّد الذي يحكم غزّة، وفي عدم مشاركة الغربيين حكومة إسرائيل رؤيتهم إلى مستقبل قطاع غزّة، ولكيفية إنهاء العملية العسكرية (التعريف الحقيقي هي حرب الإبادة) وما هي الأهداف السياسية التي من الممكن تحقيقها؟!

ربما تكون تلك المعطيات صحيحةً نسبياً، لكنها مؤقتة ومحدودة. وفي أفضل الحالات تعكس خلافاتٍ في وجهات النظر بين الحكومات الغربية، خصوصاً الإدارة الأميركية وحكومة نتنياهو على أمور محدّدة، لكنها (المعطيات المذكورة) لا تصل إلى القضايا الاستراتيجية والدعم الكبير العاطفي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي الذي تحظى به إسرائيل من شركائها وحلفائها وأصدقائها الأوروبيين، ولا دلالة على ذلك أكثر من حجم التأثير والنفوذ الصهيوني في هذه الدوائر إلى درجةٍ لا يستطيع أحدٌ أن ينتقد إسرائيل بصورة معلنة من الدول الحليفة، حتى في أبشع الجرائم الإنسانية الموثّقة والمصوّرة، وحتى في تحفّظ الإدارة الأميركية على اجتياح رفح فهو مرتبط ليس جذرياً، بل تكتيكياً مرتبطاً بوجود «خطّة واضحة»، وبسيناريو إجلاء السكان من المدينة، التي أصبحت تضمّ أغلبية سكان القطاع في أكثر نقطة اكتظاظ منكوبة في العالم! صحيحٌ أنّ هنالك تحوّلات مهمّة في الرأي العام الغربي، خاصة لدى الجيل الجديد في أميركا وأوروبا، لكن ما حجم أهمية ذلك استراتيجياً، وفي موازين القوى والعلاقات الدولية، وكم مدّته؟! إذا كان رهاننا على عزلة إسرائيل أو الرأي العام الأميركي والغربي فهو رهانٌ مثاليٌّ غير واقعي يستبطن عدم إدراك أبسط محدّدات العلاقات بين الدول، وهي القوى والمصالح. وحتى في الجوانب الدينية، فإن هناك سؤالاً رئيسيا من رحم الحرب على غزّة: فيما إذا كان الموقف الأميركي مرتبطاً بحسابات استراتيجية، أم حسابات النفوذ الصهيوني المتغلغل في لعبة النفوذ هناك، أم في حسابات الإنجيلية الأصولية التي ترى في إسرائيل مسألة دينية رمزية، كما يؤكد إيلان بابيه (المؤرّخ الإسرائيلي الجديد) مرتبطةً بوعد العهد القديم؟ أم أنّ الموقف الغربي مرتبط بالإرث الثقافي للحروب الدينية والحضارية؟ أم بالصورة النمطية المعاصرة المرتبطة بالمجتمعات العربية والمسلمة والديكتاتورية والتطرّف والإرهاب؟!..

أسئلة ليس من السهل الإجابة عليها، لكنها تدفع إلى نقاشاتٍ معمّقة لا سينبني عليها من منظومة قيمية وسياسية واستراتيجية في رؤية علاقتنا مع العالم والغرب وللعلاقات الدولية! على الجانب الآخر، أهم ما يمكن أن يترتب على حرب الإبادة في غزّة والوضع الفلسطيني والمواقف العربية والإسلامية المخزية أن نكون قادرين على طرح الأسئلة والتساؤلات الصحيحة التي تقودنا إلى قراءة دقيقة واقعية معمّقة لما يحدث، بعيداً عن الأوهام والأحلام، وهي أسئلة لن تخلو من مضامين دينية وفلسفية وثقافية واستراتيجية.

عن سمسار التطبيع على ساحل غزة بعد «تطهيرها»

لميس أندوني

«لو كنت مكان إسرائيل لنقلت أهل غزة إلى النقب وقمت بتطهيرها»

(جاريد كوشنر، جامعة هارفارد، 15 فبراير شباط 2024)

ليس مستغرباً تحريض جاريد كوشنر، مستشار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، إسرائيل على تطهير غزّة، في محاضرته بجامعة هارفارد، التي لفتت الأنظار قبل أيام بعدما نُشرت على موقع تابع للجامعة. فهو لا يختلف عن المستوطنين، بل إنّ «مؤسسة كوشنر» تدعم وتموّل مشاريع في المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين. فإسرائيل، برأي كوشنر، يجب أن تنهي «مهمتها» حتى تتفرّغ لتطوير سواحل غزّة كمشروع عقاري «عالي القيمة»، وهو منسجم مع سجله الصهيوني؛ فكلّ ما يراه كوشنر في غزّة مجرّد أراضٍ يجب إفراغها من أصحابها وتطويعها من أجل غاياته السياسية كرجل أعمال وصهيوني متعصّب، فهو لا يختلف عن المستوطنين تصرّفاً، وإن يفوقهم جشعاً بمراحل.

كوشنر ليس مواطناً عادياً يتحدّث من فراغ، فهو زوج ابنة دونالد ترامب، مرشح الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة، وسيكون من أهم معاونيه حال فوزه، فضلاً عن كونه وزوجته إيفانكا من أشرس المؤيدين لعدوان إسرائيل على غزّة ولحركات المستوطنين في الضفة الغربية، ويتصرّف على أنّه من أهم محرّضيها، وأنّه جزء منها أيضاً. ما يزيد من خطورة كوشنر هو انخراطه في الدفع بتعميق التطبيع من خلال الاتفاقيات الإبراهيمية، ليس بشكل رسمي وإن كان علنياً، لأنّ الخرق الرئيس الذي حققته إدارة ترامب بتوقيع اتفاقيات بين الإمارات وإسرائيل، وانضمّت إليها دول عربية، جعل هذه الاتفاقيات ثقافة بديلة ومؤسسة لها أشخاصها المرتبطون، فعلياً أو رمزياً، بها، وكوشنر من أبرزهم. الاتفاقيات الإبراهيمية، التي وُقّعت عام 2021، كانت الحلقة الأهم في ما سمّي «صفقة القرن» التي تعتمد على تطبيع عربي- إسرائيلي شامل، تمهيداً لدمج الكيان الصهيوني في المنطقة وشطب مفهوم النكبة وتصفية القضية الفلسطينية. عليه، استمر مسؤولون من الإدارة السابقة مثل كوشنر في نشاطهم، وتبعهم مسؤولون من إدارة الرئيس جو بايدن، أهمهم جون كيري مسؤول ملف البيئة الذي أصبحت عنواناً، وإن كانت أيضاً شكلاً من أشكال مشاريع الطاقة، إذ تركز من خلالها الإدارة الأميركية السابقة والحالية على الضغط على الأردن للدخول فيها، فهي أهم مدخل لتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية. المهم هنا أنّ كوشنر، وإن كان يضرّ بأرائه المتطرّفة مشروع بايدن (المتعثّر) بالتزام لفظي بإقامة دولة فلسطينية كغطاء للتوّصل إلى تطبيع إسرائيلي مع السعودية، لكنه يخدم نفس الاتجاه النهائي، ولا يمكن، ولن يحاول بايدن وضع حدّ لتصريحات كوشنر الأكثر تطرّفاً، فهو ليس مسؤولاً رسمياً، وإن كان سيشكل خطراً أكبر إذا عاد إلى البيت الأبيض، لكن في حالة التجديد لبايدن، فسوف يستمر كوشنر بنشاطاته، التي تخدمه مادياً وتخدم أجندة الصهيونية معاً. كوشنر سمسار عقارات ممتدة إلى ألبانيا وغيرها من الدول. والمستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية، وأيّ مشروع في غزّة بعد الحرب، هي بنظره مجرّد فرصة استثمارية، ما يعني أنّه (كوشنر) يمثل الرأسمالية المتوحشة والمشروع الكولونيالي الاستيطاني الإحلالي في فلسطين بكل انسجام، إذ ليس هناك تناقض أخلاقي أو سياسي بين الاتجاهين. المشهد يذكّرنا بليلة الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حين عقد مسؤولون من إدارة جورج بوش الابن اتفاقيات لشركات لهم علاقة بها، أي يستفيدون من أرباحها، لصيانة وخدمة آبار نفط سيطر الجيش الأميركي عليها بعد دخوله أراضي العراق. المقلق هو أنّ يصبح كلّ قطاع غزّة، من ساحل وميناء وموارد طبيعية، مجرّد مشاريع مستقبلية لحلفاء الكيان الصهيوني ومستثمرين إسرائيليين. والتسجيل الشهير لامرأة مستوطِنة من سديروت، تقول فيه صراحة إنّها تريد أن يدمر الجيش غزّة عن بكرة أبيها حتى تستطيع الاستمتاع برؤية مياه البحر الأبيض المتوسط من بيتها، لا يختلف عن تفكير كوشنر؛ فكلٌّ يرى أنّ فلسطين ملكية خاصة، لكن الفرق أنّ المستوطِنة تريد أن تدمرها بهدف الاستمتاع وكوشنر يريدها مصدراً للإثراء. كوشنر يزور دولاً عربية بشكل دائم، دون أيّ تحفّظ من أحد، وقد يكون ذلك مفهوماً إلى حدٍّ ما، فهو رجل أعمال ومسؤول أميركي سابق، لكن تصريحه الأخير يجب أن يكون علامة فارقة في العلاقة معه. فلا يمكن التعامل معه وكأنّه أمر عادي، فتحريضه إسرائيل «على تطهير غزّة» يقترب من التحريض على الإبادة البشرية، وهي بالتأكيد دعوة إلى القتل، وتجب مقاضاته، وليس استقباله أو التعامل معه ضمن أيّ مستوى. الأمر لا يقتصر على كوشنر، إذ إنّ تصريحاته تضعنا أمام سؤال أخلاقي مهم؛ ما هو موقفنا؟ وما هو موقف حكوماتنا من شخصيات مثل كوشنر تحرّض على إبادة الفلسطينيين؟ وكيف سيكون موقفنا إذا بدأ بالفعل استثمارات عقارية وغيرها على سواحل غزّة أو في مواردها؟ مثال على ذلك: ماذا لو تحوّل الرصيف البحري الذي أعلن بايدن إقامته لبناء ميناء يدخله مستثمرون إسرائيليون وآخرون تحت السيطرة الإسرائيلية؟ تصريح كوشنر يجب ألّا يمر من دون ردّة فعل عربية، فهو تعامل مع غزّة كأرض مشاع، ومع أهل غزّة كعائق تجب إزالته. لكن، لا يمكن لومه، فالموقف العربي في مواجهة حرب الإبادة يشجع كوشنر للخروج علينا بتقويض إنسانية الفلسطينيين والتحدّث عن أهل غزّة مستهينًا بحياتهم وحياتنا. وكونه يؤيّد الاستيطان لا يعني أنّه وحده في هذا التفكير، فمسار الحرب في غزّة يدل على أنّ إسرائيل وأميركا تسيران في جعل القطاع حقلاً للاستثمارات على حساب أهل غزّة، بل وحياتهم. كوشنر تحدّث عن تطوير مشاريع عقارية على الساحل، لكن يجب ألّا ننسى أيضًا أنّ بحر غزّة يربض على ثروة نفطية وغازية هائلة. ففي عام 2000، أعلن اكتشاف حقل غني بالغاز الطبيعي يتجاوز مخزونه تريليون قدم مكعبة، ما يكفي لإمداد كلّ فلسطين المحتلة بالطاقة، لكن قرار الفلسطينيين بالتنقيب واستخراج الغاز الطبيعي خضع لمفاوضات مستمرة، إذ إنّ إسرائيل تريد فرض شروطها السياسية والأمنية، والاستيلاء على الثروة الموجودة تحت أراضيهم، لكن الوضع الآن قد تغيّر للأسوأ، بمعنى أنّ تدمير القطاع قد يعطي فرصة غير مسبوقة لإسرائيل للاستيلاء الرسمي على موارد غزّة. ولم يكن كوشنر ليتحدّث، صراحة وعلانية، عن تطهير غزّة من أهلها ويدعو لاستيلاء إسرائيل على ساحل غزّة لتطوير مشاريع عقارية فيها على أجساد الفلسطينيين، لو كان يتوقع ردّة فعل عربية عنيفة ورافضة لتصريحاته. لكن تركّز أهل غزّة هدفًا لصواريخ وإجرام الجيش الإسرائيلي، وللجوع والمرض، جعل غزّة لقمة سائغة لكوشنر وأمثاله، وبخاصة إن نجح ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وإن كان بايدن ليس أقل سوءاً، لكن اهتمامه بالتطبيع الإسرائيلي السعودي قد يضخّم جموح وحوش الرأسمالية الصهيونية وأتباعهم. وبالنهاية: إنّ الأنظمة العربية تتحمّل وزر تعريض غزّة وأهلها إلى القتل وما يتلوه من استباحة لمواردها ومستقبلها، فاستمرارها بالتطبيع هو ضوء أخضر لإسرائيل وكوشنر وغيره، والأجيال المقبلة لن تنسى.

(كاتبة وصحافية من الأردن)

> يمثل كوشنر الرأسمالية المتوحشة والمشروع الكولونيالي الاستيطاني الإحلالي في فلسطين

كاريكاتير — طارق نجم

«تيك توك» وحرب العقول والقلوب

بشار نرش

في عصر الحروب اليوم، لم تعُد الحرب تدور حول الابتكارات العسكرية والقوّة المادية والتكتيكية فحسب، بل هي أيضاً صراع مستمرّ بين العقول والقلوب والرسائل المتبادلة، والتي غالباً ما تحمل أبعاداً استراتيجية بعيدة المدى، ما يدعو إلى هذا القول الصراع الأميركي – الصيني القديم المتجدّد حول التكنولوجيا، سواء أكانت يمكن تحويلها إلى أدوات عسكرية أو كما في حالة التجديد لبايدن، فسوف يستمر كوشنر بنشاطاته، التي تخدمه مادياً وتخدم أجندة الصهيونية معاً. كوشنر سمسار عقارات ممتدة إلى ألبانيا وغيرها من الدول. والمستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية، وأيّ مشروع في غزّة بعد الحرب، هي بنظره مجرّد فرصة استثمارية، ما يعني أنّه (كوشنر) يمثل الرأسمالية المتوحشة والمشروع الكولونيالي الاستيطاني الإحلالي في فلسطين بكل انسجام، إذ ليس هناك تناقض أخلاقي أو سياسي بين الاتجاهين. المشهد يذكّرنا بليلة الغزو الأميركي للعراق عام 2003، حين عقد مسؤولون من إدارة جورج بوش الابن اتفاقيات لشركات لهم علاقة بها، أي يستفيدون من أرباحها، لصيانة وخدمة آبار نفط سيطر الجيش الأميركي عليها بعد دخوله أراضي العراق. المقلق هو أنّ يصبح كلّ قطاع غزّة، من ساحل وميناء وموارد طبيعية، مجرّد مشاريع مستقبلية لحلفاء الكيان الصهيوني ومستثمرين إسرائيليين. والتسجيل الشهير لامرأة مستوطِنة من سديروت، تقول فيه صراحة إنّها تريد أن يدمر الجيش غزّة عن بكرة أبيها حتى تستطيع الاستمتاع برؤية مياه البحر الأبيض المتوسط من بيتها، لا يختلف عن تفكير كوشنر؛ فكلٌّ يرى أنّ فلسطين ملكية خاصة، لكن الفرق أنّ المستوطِنة تريد أن تدمرها بهدف الاستمتاع وكوشنر يريدها مصدراً للإثراء. كوشنر يزور دولاً عربية بشكل دائم، دون أيّ تحفّظ من أحد، وقد يكون ذلك مفهوماً إلى حدٍّ ما، فهو رجل أعمال ومسؤول أميركي سابق، لكن تصريحه الأخير يجب أن يكون علامة فارقة في العلاقة معه. فلا يمكن التعامل معه وكأنّه أمر عادي، فتحريضه إسرائيل «على تطهير غزّة» يقترب من التحريض على الإبادة البشرية، وهي بالتأكيد دعوة إلى القتل، وتجب مقاضاته، وليس استقباله أو التعامل معه ضمن أيّ مستوى. الأمر لا يقتصر على كوشنر، إذ إنّ تصريحاته تضعنا أمام سؤال أخلاقي مهم؛ ما هو موقفنا؟ وما هو موقف حكوماتنا من شخصيات مثل كوشنر تحرّض على إبادة الفلسطينيين؟ وكيف سيكون موقفنا إذا بدأ بالفعل استثمارات عقارية وغيرها على سواحل غزّة أو في مواردها؟ مثال على ذلك: ماذا لو تحوّل الرصيف البحري الذي أعلن بايدن إقامته لبناء ميناء يدخله مستثمرون إسرائيليون وآخرون تحت السيطرة الإسرائيلية؟ تصريح كوشنر يجب ألّا يمر من دون ردّة فعل عربية، فهو تعامل مع غزّة كأرض مشاع، ومع أهل غزّة كعائق تجب إزالته. لكن، لا يمكن لومه، فالموقف العربي في مواجهة حرب الإبادة يشجع كوشنر للخروج علينا بتقويض إنسانية الفلسطينيين والتحدّث عن أهل غزّة مستهينًا بحياتهم وحياتنا. وكونه يؤيّد الاستيطان لا يعني أنّه وحده في هذا التفكير، فمسار الحرب في غزّة يدل على أنّ إسرائيل وأميركا تسيران في جعل القطاع حقلاً للاستثمارات على حساب أهل غزّة، بل وحياتهم. كوشنر تحدّث عن تطوير مشاريع عقارية على الساحل، لكن يجب ألّا ننسى أيضًا أنّ بحر غزّة يربض على ثروة نفطية وغازية هائلة. ففي عام 2000، أعلن اكتشاف حقل غني بالغاز الطبيعي يتجاوز مخزونه تريليون قدم مكعبة، ما يكفي لإمداد كلّ فلسطين المحتلة بالطاقة، لكن قرار الفلسطينيين بالتنقيب واستخراج الغاز الطبيعي خضع لمفاوضات مستمرة، إذ إنّ إسرائيل تريد فرض شروطها السياسية والأمنية، والاستيلاء على الثروة الموجودة تحت أراضيهم، لكن الوضع الآن قد تغيّر للأسوأ، بمعنى أنّ تدمير القطاع قد يعطي فرصة غير مسبوقة لإسرائيل للاستيلاء الرسمي على موارد غزّة. ولم يكن كوشنر ليتحدّث، صراحة وعلانية، عن تطهير غزّة من أهلها ويدعو لاستيلاء إسرائيل على ساحل غزّة لتطوير مشاريع عقارية فيها على أجساد الفلسطينيين، لو كان يتوقع ردّة فعل عربية عنيفة ورافضة لتصريحاته. لكن تركّز أهل غزّة هدفًا لصواريخ وإجرام الجيش الإسرائيلي، وللجوع والمرض، جعل غزّة لقمة سائغة لكوشنر وأمثاله، وبخاصة إن نجح ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وإن كان بايدن ليس أقل سوءاً، لكن اهتمامه بالتطبيع الإسرائيلي السعودي قد يضخّم جموح وحوش الرأسمالية الصهيونية وأتباعهم. وبالنهاية: إنّ الأنظمة العربية تتحمّل وزر تعريض غزّة وأهلها إلى القتل وما يتلوه من استباحة لمواردها ومستقبلها، فاستمرارها بالتطبيع هو ضوء أخضر لإسرائيل وكوشنر وغيره، والأجيال المقبلة لن تنسى.

(كاتبة وصحافية من الأردن)

> تهدف الحرب التي تشنّها أميركا ضد تطبيق تيك توك إلى السيطرة على أكبر كم من المعلومات التي تخصّ البشرية بأسرها

أي أنّ الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد تطبيق تيك توك هدفها الأساسي ليس حماية البيانات ومنع استخدامها من الصين، العدو الأول لأميركا، وإنّما هدفها الأكبر امتلاك أدوات التوجيه والهيمنة على مصادر المعرفة، والسيطرة على أكبر كم ممكن من المعلومات التي تخصّ البشرية بأسرها، للتأثير على اتجاهات الرأي العام للجمهور أو المجتمع المستهدف، لا سيّما أنّ تطبيق تيك توك يُعد من أكثر التطبيقات انتشاراً على صعيد العالم، ويحقّق رواجاً واستخداماً أكثر من التطبيقات الأميركية مثل فيسبوك وإنستغرام، وكذلك يعدّ مصدراً خصباً للمعلومات عن تفضيلات الأفراد واتجاهاتهم، سواء في الحياة اليومية العادية أو في المناسبات الخاصة، كالانتخابات، أو للتعبير عن موقفٍ معين تجاه أزمة دولية أو إقليمية أو قضية ساخنة، كالتي تتفاعل مجرياتها في غزّة. لذا، فإنّ معركة الولايات المتحدة للسيطرة على تطبيق تيك توك يمكن إدراجها في إطار معركتها للسيطرة على الرأي العام، خصوصاً أنّ تأثير وسائل الإعلام التقليدية في الرأي العام أضحى أضعف من تأثير وسائل التواصل الاجتماعي ومنصّاتها الكبرى، والجميع شاهد بعد عملية طوفان الأقصى عجز وسائل الإعلام التقليدية في إقناع ملايين المشاهدين بتبنّي السرديات الرسمية الإسرائيلية والأميركية بشأن ما يجري في قطاع غزّة من قتل و تدمير وتشريد، مقابل نجاح وسائل التواصل في لعب دور كبير وخطير في تفنيد هذه السرديات. يُضاف إلى كل ذلك الجانب الاقتصادي المهم لهذه الأداة والمتمثل في الإيرادات السنوية المتنامية للتطبيق في الولايات المتحدة، والتي بلغت في عام 2023 نحو 16 مليار دولار، بزيادة قدرها 40% عن سنة 2022، وهذه الإيرادات قابلة للزيادة كل عام، لا سيّما أنّ تطبيق تيك توك الذي يندرج في فئة تطبيقات الترفيه المتاحة لكل الأعمار يبلغ عدد مستخدميه في الولايات المتحدة 170 مليوناً، نحو 62% منهم تحت سنّ الثلاثين، أي من فئة الشباب والفتيان الذين يُطلق عليهم جيل «ألفا» الذي يلي الجيل «زد» المولودين في العقدين الماضيين، وهما العقدان الأولان في القرن الحادي والعشرين. يمكن القول إنّ الحرب التي تشنّها الولايات المتحدة ضد تطبيق تيك توك تعبّر عن خليط من الأبعاد والمتغيّرات التي يتشابك فيها السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي، بحيث أصبحت هذه الحرب موضوعاً يخصّ استراتيجيات القوى الكبرى التي تحتكر صنع مثل تلك التطبيقات، وتتنافس فيما بينها للسيطرة على أكبر كمٍّ ممكن من المعلومات التي تخصّ البشرية، ومن ثم القدرة على صنع اتجاهاتٍ معينةٍ تخدم تلك الاستراتيجيات، وتحاصر الاستراتيجيات المنافسة.

(كاتب سوري في إسطنبول)

فلسطين في المغرب: منظورات وتصوّرات

عبد القادر الشاوي

لا يمكن لمن لم يَطّلع، ولو يسيراً، على مواقف الفكر السياسي المغربي الحديث، أن يُقدِّر، ولو أراه، طبيعة الآراء التي عبّر عنها قادة الفكر والعمل السياسي حيال القضية الفلسطينية في مختلف مراحل تطوّر هذه القضية وتطوّر التصوّرات المتعلقة بها في المغرب. ويعود ذلك، في جانب كبيرٍ منه، إلى أن تلك الأفكار قبلت ونشرت في دوائر ضيقة، فلم يكتب لها أن تنتشر، رغم أنها على ارتباط بقضية سياسية كبرى، لكثير من المغاربة عنها وعي متقد، وخاضوا من أجلها نضالات مشهودة، كما كانت لعدد كبير نسبياً من المثقفين من عناصر التأثير الأساسية التي أثرت في فكرهم، وطوّرت وعيهم بقضاياهم وقضايا الشعوب المكافحة ضد الاحتلال والتهجير. أضيف إلى هذا أن تلك المواقف والأفكار ظلت حبيسة المجال المغربي لم تتجاوز الحدود (الوطنية) إلا نادراً، ولذلك، فيما يبدو، علاقة بالموقع الجغرافي لما كان يعتبر في القديم (غرباً إسلامياً) أقرب ما يكون إلى شبه الجزيرة الإيبيرية (أوروبا أيضاً) منه إلى المشرق العربي، فضلاً عن أن هذا المشرق كان يعيش على «نهضته التحررية» المتمركزة على الذات العروبية والقومية منذ أوائل الخمسينيات، فلم يكن من المتيسّر، ولا في حكم الوارد كذلك، أن يصل الصدى الخارجي أو أن يفلح التأثير الوارد. ومهما يكن من أمر، فإن من الممكن، في علاقة بالموضوع، أن أتكلّم عن الأفكار والمواقف، المشار إليها في البداية، على أنها أفكار واضحة، بعضها مبتدع ونيّر، جاءت في تعبيرها عن الموقف، كما في خلاصاتها النابعة من تحليل خاص لقضية من القضايا، بصرف النظر عن صحتها أو خطلها، قوتها أو ضعفها، على النقيض، في بعض الأحيان، من تلك التي تبلورت وجرى التعبير عنها، رسمياً بالمناسبة، أو كاجتهادات فكرية، في سياقات ثقافية وفكرية أخرى صلاتها العامة قوية، بسبب معتقدات أيديولوجية قومية واشتراكية كبرى، أو لارتباطها بحركات سياسية واجتماعية ذات أهمية مؤثرة في العمل والنضال داخل الأحزاب والمنظمات الفاعلة في ساحة الفكر والممارسة. وعندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية تحديداً، فإن من المؤكد أن المواقف والتصوّرات التي عبر عنها بعض قادة الفكر السياسي في المغرب تبدو مختلفة من زاويتين على الأقل: أجد في الزاوية الأولى ارتكازها، في التفكير، على تصورات دينية مُؤولة تمجد (السالف الصالح) وترمي إلى البعث الديني والتربوي والتعليمي وغيره بوصفه قاعدة لنشر الفكر الوطني وتجنيد المواطنين للإسهام في النضال وتأليبهم ضد الحماية إلخ. ولم تتشبّه هذه التصورات بالمنظورات («الإخوانية») كما ظهرت وتطورت في التجربة المصرية مع حركة الإخوان المسلمين، وفي تفكير الشيخ حسن البنا، بل كانت على شبه معين بـ«العقيدة» الأيديولوجية للبنية على «المنزع الوهابي» في إحالتها على أسس مستخلصة من الأوضاع التي سادت في مغرب البدايات الأولى للقرن العشرين، قبل توقيع معاهدة الحماية (مع فرنسا)، أبرزها ثلاثة: الجمود الديني، والانحطاط التربوي، والمنافسة التجارية التي أوجبها الاتصال بأوروبا، فتولدت بسبب ذلك كله، وغيره، كثيرٌ من المظاهر الاجتماعية والشعورية السلبية التي أصبحت اعتقادات «باطلة» قوامها الخرافة والشعوذة والجهل... ثم إنها أمست راسخة في الأفهام المتخلفة، متحكّمة في السلوك الاجتماعي بفضل ظروف الفقر والجهل والأوبئة الفتاكة. وربما كانت خلفية ذلك كله على علاقة بالاضطرابات السياسية، فضلاً عن مظاهر «السيبة»، والتمرّدات القبلية، التي عمّرت في البلاد زمناً لم يكن الاستقرار فيها مضموناً ولا سلطة «المخزن» الحاكم في أنحائها شاملة أو مؤكّدة. هنا تكمن البواعث العاقة التي انطلقت منها «السلفية الجديدة» التي أمست، منذ البداية على نحو ما، أيديولوجية الحركة الوطنية الوليدة، وهي التي تبلورت فيها جميع التصورات والمواقف ذات الطبيعة الإصلاحية التي جرى التعبير عنها، بدافع السياق وفيه عنصر الحماية، أو بدافع الإيمان (الإسلام) وفيه عنصر الخلافة. ومع هذه وتلك مختلف القضايا التي كانت تبدو في حاجة ماسّة إلى المناصرة والتضامن، ومنها قضية فلسطين منذ وعد بلفور المشؤوم.

وعموماً، تطوّرت تلك البواعث في ظلّ الحماية إلى أن برزت بالتدريج في الأشكال التنظيمية الأولى التي احتضنت العمل السياسي المباشر، وحثت على النضال على ضوء دفتر «المطالب الوطنية الأولى» (1934). وقد لعب المثقفون المدينيون في ذلك كله، خريجو «القرويين» وبعض المعاهد الغربية على السواء، من أبناء البورجوازية التجارية في غالبيتهم، الدور البارز، ثم أصبحوا قادتها في الدعوة إلى النهوض والإصلاح والتضامن العربي والإسلامي لمناوأة الحمايتين، الفرنسية والإسبانية، والعمل في سبيل الاستقلال. أما الزاوية الثانية فهي المتمثلة، على صعيد التصوّرات والمواقف، في مزيج من الأفكار (التقدمية) المسكوبة حيناً في قوالب نظرية اشتراكية وماركسية، أو في صيغ التفكير الليبرالي الغربي المكيّف بالشعور الديني في التقدير، مع ميل إلى الفهم البرغماتي الموجي بالواقعية أو المهادنة. ومما يلاحظ على هذا المنحى أن الأفكار والتصوّرات التي عبر عنها بعض قادة الفكر السياسي في المغرب تبدو مختلفة من زاويتين على الأقل: أجد في الزاوية الأولى ارتكازها، في التفكير، على تصورات دينية مُؤولة تمجد (السالف الصالح) وترمي إلى البعث الديني والتربوي والتعليمي وغيره بوصفه قاعدة لنشر الفكر الوطني وتجنيد المواطنين للإسهام في النضال وتأليبهم ضد الحماية إلخ. ولم تتشبّه هذه التصورات بالمنظورات («الإخوانية») كما ظهرت وتطورت في التجربة المصرية مع حركة الإخوان المسلمين، وفي تفكير الشيخ حسن البنا، بل كانت على شبه معين بـ«العقيدة» الأيديولوجية المبنية على «المنزع الوهابي» في إحالتها على أسس مستخلصة من الأوضاع التي سادت في مغرب البدايات الأولى للقرن العشرين، قبل توقيع معاهدة الحماية (مع فرنسا

في تفسير وحشية إسرائيل

سمير الزبن

تعزّز حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية على المواطنين العزّل في قطاع غزّة مفارقة تاريخية في السلوك الإسرائيلي العسكري، وهي كيفية استعمال إسرائيل فائض القوة المتفوقة الذي تملكه في مواجهة الفلسطينيين، فالكلام عن معادلة قوة عسكرية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني هو ضرب من الاختلال العقلي، فقوة غزّة العسكرية بالمقارنة مع الترسانة الإسرائيلية تبدو كصراع الفيل والذبابة، والوحشية التي مارستها إسرائيل بعدوانها على قطاع غزّة لا تتناسب ولا تليق بالقوة العسكرية الإسرائيلية الهائلة، ولا بالثقة بالنفس المبالغ بها التي حاولت إسرائيل الإيحاء بها طوال تاريخها. طالما إسرائيل تملك كل هذه القوة العسكرية الهائلة والحلول العسكرية العبقرية! والتهديدات (القبّة الحديدية) وتملك معلومات استخبارية ميدانية هائلة، وعشرات الخطط والخطط البديلة التي تحمل أسماء بديعة ومخيفة «سلامة الجليل» في الماضي و«الرصاص المصبوب» و«الجرف الصامد» وغيرها بالأمس، و«السيوف الحديدية» اليوم، وغيرها الكثير من الأسماء التي يختارها كمبيوتر وزارة الحرب الإسرائيلية لعملياتها العدوانية، فلماذا يأتي هذا الجيش كلّي القدرة والمعدّ لمواجهة جيوش جرّارة وهزيمتها إلى أهالي غزّة ويغرز حديد دبّاباته في اللحم الحي للأطفال والنساء والشيوخ، ومهدّماً مبانيها وبنيتها التحتية، ولا يكتفي بذلك، بل يخوض ضدّهم حرب تجويع حقيقية؟ فهو لا يكتفي بالدم الفلسطيني المسفوك بآلته الوحشية، فهو يريد إيقاع أقصى الألم بالفلسطينيين، كل الفلسطينيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً، كل موجود على أرض قطاع غزّة اليوم هدف عسكري إسرائيلي، بذريعة أن «حماس تستعمل المدنيين دروعاً بشرية». بدّد الكم المذهل للأرواح المسفوكة لآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ الحجّة الإسرائيلية بأنها لا تستهدف المدنيين، حتى عند حلفائها في الولايات المتحدة والدول الأوروبية التي دعمت إسرائيل بقوة في عدوانها على قطاع غزّة. وحتى أكون مدافعاً عن شيطان الاحتلال إلى الآخر، أقول ما تقوله الدعاية الإسرائيلية، إنّ المدنيين هم الضحايا غير المقصودين في الصراع، ويدفعون الثمن لأن «الإرهابيين» يعملون في وسطهم.

وفي هذه الحالة، لا يمكن تجنّب وقوع أبرياء. نعم، في الحروب لا يمكن تجنّب وقوع أبرياء، لكن، عندما تكون الأغلبية الساحقة من الضحايا هم الأبرياء، فعن أي مواجهة مع «الإرهاب» تتحدّث إسرائيل؟! في المرّة الأولى يكون الخطأ وفي الثانية، والرابعة والخامسة والعاشرة، عندما يتكرّر الخطأ في كل مرّة يصبح سياسة مستهدفة، فالأخطاء العسكرية الإسرائيلية هي سياسة إسرائيلية مستهدفة تُغطّى سياسياً وإعلامياً بكونها خطأ، وغير مستهدفة بذاتها، ما يستدعي الأسف للضحايا البريئة التي يتحمّلها «الإرهاب الفلسطيني». لكن من يعد الضحايا ومن ينصفهم؟ هذه ليست مسؤولية إسرائيل، فإسرائيل تمتهن القتل لكنها ليست مسؤولة عن نتائج المذابح التي ارتكبتها وترتكبها وسترتكبها، لأن المذبوحين هم الذين يتحمّلون مسؤولية ذبحهم، فهم الذين جلبوا السكين إلى رقابهم، وعليهم أن يتحمّلوا مسؤولية أفعالهم التي تسبّبت بوحشية إسرائيلية لا نظير لها، تحت عنوان «الدفاع عن النفس» في مواجهة من؟ في مواجهة مدنيي قطاع غزّة العزّل، والذين لم يكفِ ذبحهم، فكان لا بد من هدم منازلهم وتسويتها بالأرض بالصواريخ والقذائف الإسرائيلية والجرّافات، وتحويل جميع أهالي القطاع إلى نازحين، وملاحقة هؤلاء النازحين في خيامهم بتجويعهم، وجعلهم هدفاً عسكرياً من جديد، كما يحصل في رفح اليوم، حيث هناك حوالى مليون ونصف نازح فلسطيني، سيكونون هدفاً عسكرياً قادماً لإسرائيل، والذريعة ذاتها، «الدفاع عن النفس»، هذا مع تجاوزنا للخطاب الإسرائيلي الرسمي من اعتبار الفلسطينيين «وحوشاً بشرية» يجب إبادتهم. لا تتوغل إسرائيل في الدم الفلسطيني وترتكب الجرائم بحقّ الفلسطينيين، لأنها تريد سفك دمهم من دون مردود سياسي، فكل سفك للدم الفلسطيني يستهدف، في النهاية، نتيجة سياسية، وإن لم تكن ظاهرة بوضوح في سياق العدوان الدموي. تحاول إسرائيل تصوير مطالبها كلها بأنها تهدف إلى نزع خطر «إرهاب» حركة حماس وحلفائها في غزّة، الذي تبيّن من خلال الهجوم الواسع على بلدات غلاف غزّة في 7 أكتوبر أنه يسعى إلى «إبادة إسرائيل» حسب الخطاب الإسرائيلي، وهو ما ترد عليه إسرائيل بحرب «استقلال جديدة» بتدمير البنية العسكرية لحركة حماس واستئصالها من قطاع غزّة، وتدمير البنية التحتية للأنفاق التي بنتها «حماس» من أجل المسّ بالجبهة الداخلية الإسرائيلية، ولذلك مطلوب هذه المرّة، ليس ردع «حماس»، كما جرى في الاعتداءات السابقة على غزّة، بل القضاء عليها وتفكيك حكمها قطاع غزّة. هل تريد إسرائيل استئصال «حماس» من قطاع غزّة؟ بالتأكيد، تريد هذا وأشياء أخرى، فالهدف السياسي الرئيسي من كل الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، وعلى العرب قبل ذلك، قضم الحقوق الفلسطينية، ليس إلا. ما يجرى في غزّة كان «مكتوباً على الحائط» كما يُقال في إسرائيل، فسياسة إفشال المفاوضات مع السلطة الفلسطينية المستمرّة على مدى أكثر من عقدين من حكومات إسرائيلية متعاقبة ومتنوعة الطيف السياسي، تدفع، لا محالة، إلى الصدام مع الفلسطينيين، بصرف النظر عن شكل الصدام، سواء اتخذ طابع انتفاضة مسلحة في العام 2000، أو شكل حروب عدوانية على دفعات في قطاع غزّة، ذلك كله بما يلائم العدوانية الإسرائيلية، ليس في قطاع غزّة فحسب، بل ما يلائم الحملة الاستيطانية المسعورة في الضفة الغربية أيضاً، فما راكمه الاستيطان من وقائع إسرائيلية جديدة على الأرض الفلسطينية في زمن «وعد السلام» هو ضعف ما راكمه هذا الاستيطان في «زمن الحرب» منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967. فما تهدمه الآلة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزّة وما تُوقعه من نكبة في المواطنين هناك، ينبت مستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية، والدم المسفوك في غزّة يروي عطش الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، والوحشية الإسرائيلية المنفلتة من عقالها، تهدف إلى تعزيز السور الواقي الإسرائيلي بسور الكراهية التي يُنميها العدوان في نفس كل فلسطيني، وليعزّز الأكذوبة الإسرائيلية، إن «لا شريك فلسطينيا لصنع السلام». لذلك، لا «دولة فلسطينية» إلى جوار إسرائيل إلى الأبد، ولا وجود للفلسطينيين إلا تحت الاحتلال الإسرائيلي. إنها صيغة تحاول تكريسها في واقع المنطقة من خلال «حرب الابادة» التي تشنها على الفلسطينيين في قطاع غزّة.

(كاتب فلسطيني في السويد)

> يريد الاحتلال إيقاع أقصى الألم بكل الفلسطينيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً وشيوخاً

مصر الملكية أكثر من الملك

عمر سمير

في أكثر من مرّة، وأكثر من مناسبة، يدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخبراؤهما مصر إلى التمهل في بيع الأصول العامة للدولة المصرية، بل تفعيل بعض الضرائب التي تعطلها الحكومة المصرية بضغوط من الأغنياء والمنتفعين من السياسات النيوليبرالية التي يروّج النظام بأنه يتبعها من ذاته ودون إملاءات، ويروّج مؤيدوه باعتبارها سياسات الضرورة ونجاحات محضة لهذا النظام ونخبته الاقتصادية العبقرية، في ما يبدو أنّ هناك شبكة مصالح داخلية قوية أكثر قناعة ودفعاً باتجاه تلك السياسات النيوليبرالية من دون النظر إلى عواقبها، لا على الفقراء أو الدولة فحسب، بل استقرار النظام السياسي أيضاً. هذه الأزمات، وإن كان بعضها قادما من الخارج، أو ذا طبيعة يشترك فيها الداخل مع الخارج، وتتقلص فيها موارد الدول النامية كنتيجة طبيعية لأزمة الديون السيادية العميقة التي تقتضي الاستدانة من أجل دفع أقساط وفوائد الديون السابقة مع مزيد من التقشف الذي كان موجوداً في بنية هذه السياسات، وعمّقته أزمات كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وفي منطقتنا الحروب المستمرة لعقود، وليس آخرها حرب غزّة وتبعاتها الإقليمية على اقتصادات شديدة الهشاشة في دول الطوق المجاور لفلسطين المحتلة، إنّما تفضي طرائق التعامل معها على النحو المتبع إلى مزيد من التفاوت، وتزايد حظوظ المنتفعين من تلك الأزمات، وتقود لمزيد من تغوّل الدولة واستفحال الاستبداد، حيث تظهر الدولة ونظامها السياسي حامياً مستبداً للغالبية التي يجرى سحقها وإفقارها تلقائياً بتلك السياسات. العجيب أن تطالب المؤسسات المالية الدولية بمزيد من الحماية الاجتماعية والتمهل في إجراءات التقشف وبيع القطاع العام على النحو المتبع في مصر، لكنّ الأعجب أنّها لا تعلّق اتفاقاتها رغم استمرار تلك السياسات، وتظهر وكأنّها فوجئت من انفجار مؤشرات التضخم والفقر عقب كلّ تعويم باعتبار أنّها تفوق توقعاتها، وكأن إلقاء ملايين الناس تحت خطوط الفقر نتيجة متوقعة وحتمية وأثر جانبي مقبول لتلك السياسات. عندما يتحدث البنك والصندوق أنه لم يكن يتوقع ارتفاعات التضخم والفقر لهذا الحدّ، بعد كلّ اتفاق وتعويم، يتبارى خبراؤنا المحليون بالبحث عن تجارب لتبرير هذا النهج، ويتناسون ارتباط كلّ شيء بالتضخم في هذه التجارب، فالحدّ الأدنى للأجور بتركيا مثلًا، يزيد بنسبة أعلى من التضخم، وبالتالي فالدخل الحقيقي للفقر يزيد بشكل دوري والتطبيق إلزامي، ليس فقط لموظفي الدولة والقطاع العام بل على القطاع الخاص أيضاً، ولا يقتصر الأمر فقط على الموظفين، بل عادة ما يتم فرض زيادة بنسب تتوافق مع معدل التضخم في تقاعد الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الاختياري. كما أنّ أسعار الإيجارات تزيد قانوناً وفقاً لمعدل التضخم العام، بالإضافة لأن البلديات تمتلك مطاعم ومقاهي اجتماعية أسعارها اقتصادية جدا وخدماتها أفضل من القطاع الخاص، ونفس الشيء في الخدمات الرياضية البلدية للمواطنين، وكذلك الالتزام الصارم بنصوص قانون العمل بخصوص الوجبة اليومية لجميع الموظفين..

هذه بقايا دولة اجتماعية راسخة منذ الستينيات، ويزايد السياسيون على بعضهم في تعزيزها مع خلافات حول التسعير والنسب هنا وهناك، لكن تظلّ محافظة على مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين، وليس أعباؤهم هي التي تتزايد فقط، وإنّما رواتبهم أيضاً. فقد كان الحدّ الأدنى الصافي للأجور 2020 ليرة في عام 2019 بما يوازي 355 دولاراً حينها، وقد ارتفع بالتوازي مع التضخم ليصل لأكثر من 17 ألف ليرة، أي حوالى 555 دولاراً، بما يعني أنّه حتى بالنسبة للأسعار العالمية للدولار، فإنّ دخولهم الحقيقية تزايدت، وبالتالي هناك تعويض حقيقي للمواطنين عبر سياسات الأجور وليس فقط سياسة رفع الفائدة التي عادة تستهدف المودعين وكبارهم على وجه التحديد، مع ذلك فإنّ رفع الفائدة في التجربة التركية قد تكون له آثار كارثية، سواء على القطاع العقاري أو الصناعي، حيث لم يستطيعا مجاراة البنوك في تحقيق أرباح تقترب حتى من معدلات الفائدة المرتفعة، وبالتالي استدلال الخبراء المصريين بهذه التجربة هنا ليس في محله، بل ويغفل سياسات حقيقية اتبعت على مدار عقدين أو أكثر لضمان حماية حقيقية للفقراء على ما تواجهه من انتقادات وشكايات متزايدة من المواطنين من تلك السياسات، حيث وعد التكنوقراط بخفض التضخم وبشّروا بأثر رفع الفائدة، وبرغم وصول الفائدة إلى 50 %، وهي ربّما المعدلات الأعلى عالمياً، لم ينخفض التضخم بل تزايد عمّا قبل. والمتبع هنا في الحالة المصرية، تجاهل التوصيات الجيّدة، سواء من خبراء في الداخل والخارج أو من بعض خبراء المؤسسات المالية الدولية، وهذا لا يبرئ ساحة البنك والصندوق والمؤسسات المالية الدولية، فهي تتواطأ كثيرًا بشأن عدم تنفيذ العديد من التوصيات المتعلّقة بالشفافية ودورية التقارير والحوكمة والتروّي في بعض الإجراءات، وتواصل نفس سياساتها لهدف أهم وغير خفي وظاهر في العديد من أوراق هذه المؤسسات، وهو استدامة القدرة على الوفاء بالديون، وهذا مفهوم في ضوء أنّه من غير المطلوب من بنك أن يحارب الديون أو أن يطالب بالحدّ من المديونية، لكن على الأقل منطقياً ألا يحدثنا أنّ هذه السياسات هي لخير ورخاء الشعوب في حين أنّها إدارة بالأزمة وإدارة للأزمة، وتعويم لأنظمة فاشلة؟

(كاتب وباحث مصري في إسطنبول)

> تظهر الدولة ونظامها السياسي حامياً مستبداً للغالبية التي يجرى سحقها وإفقارها

عندما تغضب إيران من الأسد!

أحمد رحّال

مع تغيير إسرائيل قواعد الاشتباك المعمول بها مع إيران ومليشياتها وأذرعها على الجغرافية السورية، والانتقال من استهداف شحنات الأسلحة إلى استهداف كبار جنرالاتها وقادتها في سورية ولبنان ضمن تكتيك ما يُعرف بـ«حرب ما بين الحروب»، أصبح مطلوباً من جيش الاحتلال واستخباراته، ليس فقط الحصول على معلومات استطلاعية كانت تؤمنها منظومة إسرائيلية عالية الدقة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والتحالف الدولي الموجود في الشمال السوري، وتضم أقماراً صناعية وطيراناً استطلاعياً ومسيرات وأجهزة التقاط وتنصّت إلكترونية، بل تحتاج بالتحديد لمعلومات استخبارية موثوقة مكانياً وزمانياً، ومن مصادر خاصة لا يُشك في صدقية معلوماتها، وهذا ما دفع إيران إلى تشكيل لجان تحقيق في سورية للبحث عن مصادر ومواقع الخرق الاستخباري الذي يستفيد منه جهاز الموساد الإسرائيلي في تحديد مواقع القيادات الإيرانية وتحرّكاتها، والتي اتخذت أخيراً من الشعب السوري دروعاً بشرية عندما نقلت مقارّها وأماكن اجتماعاتها إلى البلدات والمدن والأحياء السكنية. لكن، بالتحقيق، برزت نقطة غاية في الأهمية، توقفت عندها لجان التحقيق الإيرانية، وتتمثل تلك النقطة بأنّ هناك قدرة لعملاء إسرائيل بتحديد مواقع انتشار مليشيات إيران على الأرض، وبإمكانهم أيضاً تحديد محاور تحرّك قوافل الشحنات العسكرية، وتحديد مواقع مستودعات الأسلحة الإيرانية، لكن ليس بمقدور هؤلاء العملاء تحديد تحرّكات قائد الدعم اللوجيستي الإيراني في سورية ولبنان، رضي موسوي، مثلاً، وليس بمقدورهم أيضاً تحديد تحرّكات رئيس استخبارات فيلق القدس، حاج صادق أوميد زاده، وكبار معاونية ومستشاريه في حي المزّة بدمشق مع لحظة دخوله «مبنى الأصدقاء» بزيارة سرّية للعاصمة دمشق. وأكدت التحقيقات الإيرانية أنّ هناك خرقاً أمنياً كبيراً في سورية، وأنّ تلك المعلومات التي تتحصّل عليها إسرائيل ليست في متناول العامّة، ولا تتوفر إلا لدائرة ضيّقة من المسؤولين الأمنيين والسياسيين السوريين، مستبعدة ما خلصت إليه لجان تحقيق للنظام السوري عندما اتهم النظام بعض عناصر مليشيات إيرانية وسورية، وقام باعتقالهم بعد أن نسب إليهم تهمة التعامل مع الموساد وتسريب إحداثيات هامة، واعتبرت إيران أنّ نتائج التحقيق السورية ليست إلا تبريرات غير مقبولة غايتها التغطية على الخرق الأمني الذي نسبته إيران إلى مسؤولين سوريين كبار، خصوصاً في جهاز الأمن. إسرائيل التي لا تعترف عادة بتلك الضربات الجوية، الصاروخية أو عبر الطائرات المسيّرة، وإن كانت كلّ عمليات الاغتيال التي تقع على قادة إيران وحزب الله تتفق معظم الأطراف على أنّها إسرائيلية القرار والتنفيذ. ومع ذلك، تبقى إيران عاجزة عن الرد وعاجزة حتى عن حماية قادة مليشياتها داخل سورية ولبنان وحتى في إيران. وفي الوقت نفسه، ورغم سيطرتها الميدانية في سورية، إلا أنّها لا تستطيع اتخاذ إجراءات ردعية ضد كبار مسؤولي الأسد، وكلّ ما استطاعت إيران القيام به عمليات إبعاد لكبار قادتها إلى طهران مع إبقاء عملية السيطرة والتحكّم عن بعد في متناول أيديهم عبر قادة صغار. أيضاً، أكدت مصادر أنّ إيران استطاعت في العامين الأخيرين تشكيل قوات محلية بديلة، وسحبت معظم الإيرانيين من سورية، فقد شكلت مليشيات نواف البشير العشائرية، ومليشيات نبل والزهراء، ومليشيات كفريا والفوعا، واستقطبت لواء القدس الفلسطيني من مخيم النيرب في حلب، إضافة لمليشيات عراقية كالنجباء وحزب الله العراقي وسيد الشهداء وغيرها، للإبقاء على نفوذها العسكري على الساحة السورية. القصف الأخير الذي طاول منطقة القلمون السورية التي تعتبر عمق الوجود العسكري لحزب الله ومنطقة نفوذه أعادت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية القديمة باستهداف أرتال الأسلحة الإيرانية على سورية ولبنان، لكن ما ميّز تلك الضربات، وما يفسّر بقاء النيران المشتعلة لعدّة ساحات في المنطقة بعد استهدافها من أرض الجولان المحتل، أنّ الهدف الذي استهدفته إسرائيل بصواريخ من نوع خاص، حيث طاولت الضربات الصاروخية المستودعات الاستراتيجية للجيش السوري، وهي أكبر مستودعات يتم تخزين السلاح فيها للحالات الطارئة. لكن ما أرعب الأهالي في منطقة القلمون وهم يشاهدون قصف مستودعات «دنحا» وقصف كتيبة الهندسة وبطارية دفاع جوي قرب مطار «الناصرية» العسكري، أنهم يعلمون تماماً أنّ هناك مستودعات «الهدم»، وهي مستودعات لتخزين السلاح الكيميائي، والمعلوم للسكان أنّ معظم أسلحة ومخزون النظام الكيميائي كانت قد نقلت إلى تلك المستودعات عندما قامت لجان التفتيش التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الدولية عقب استخدام جيش الأسد للسلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية بتاريخ 21 أغسطس/آب عام 2013 ضد المدنيين المحاصرين، وخوف الأهالي ناجم عن إصابة بالخطأ لأيّ من تلك المستودعات، وما يمكن أن يسبّبه من كارثة على سكان كامل منطقة القلمون.

(خبير عسكري وعميد ركن سوري معارض)

> المعلومات التي تتحصل عليها إسرائيل ليست في متناول العامة، ولا تتوفر إلا لدائرة ضيقة من المسؤولين الأمنيين والسياسيين السوريين

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة
نبيل التليلي ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads